افراد هذا الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين او رجالا رجالا وعلى القول بانها
للجنس مجازا بان كل واحد من الشخصين كانه على حدته جنس فاجتمع جنسان
فثنيا وقد بسطت الكلام على هذه المسئلة في غير هذا الموضع الرابع لا يجوز
اتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوي قال في شرح التسهيل باتفاق قال
واما التوكيد اللفظي فلا يمتنع واما النعت فمنعه الجمهور واجازه ابو الفتح
في قوله لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم قال في شرح التسهيل واما
النعت فلا ينبغي ان يمنع على الاطلاق بل يمنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة
الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد واما
اذا لم يؤول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ لامكان
ان ينوى في النعت ما نوى في المنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر
نعم الفتى المرء انت اذا هم وحمل ابن السراج وابو علي مثل هذا البدل وابيا
النعت ولا حجة لهما انتهى واما البدل والعطف فظاهر سكوته عنه
في شرح التسهيل جوازهما وينبغي ان لا يجوز منهما الا ما تباشره نعم ولما بين
الظاهر شرع في احكام المضمر فقال

ص ويرفعان مضمرا يفسره ... مميز كنعم قوما معشره

ش فاعل نعم في المثال ضمير مبهم مفسر بالتمييز بعده ومعشره
هو المخصوص بالمدح وسياتي اعرابه ولهذا المضمر احكام احدها
انه لا يبرز في تثنيته ولا جمع استغنا بتثنية تمييزه وجمعه واجاز
قوم من الكوفيين تثنيته وجمعه وحكاه الكسائي عن العرب
ومنه قول بعضهم مررت بقوم نعموا قوما وهو نادر الثاني
انه لا يتبع لشبهه بضمير الشان واما نحو نعم هم قوما انتم فهم تاكيد
للضمير المستكن وذلك شاذ لا يعرج عليه الثالث انه اذا فسر
بمؤنث لحقت تاء التانيث فتقول نعمت امراة هند كذا مثله في

شرح

شرح التسهيل وقال ابن ابي الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امراة هند استغنا
بتانيث المفسر ونص خطاب على جواز الامرين ويؤيد الاول قوله فيها ونعمت
الرابع ذهب القايلون بان فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص الى ان المضمر
كذلك واما القايلون بان الظاهر يراد به الجنس فذهب اكثرهم الى ان
المضمر كذلك وذهب بعضهم الى ان المضمر للشخص قال لان المضمر على
التفسير لا يكون في كلام العرب الا شخصا ولمفسر هذا المضمر شروط
الاول ان يكون موخرا عنه فلا يجوز تقدمه على نعم وبئس الثاني ان
يتقدم على المخصوص فلا يجوز تاخيره عنه عند البصريين واما قولهم
نعم زيد رجلا فنادر الثالث ان يكون مطابقا للمخصوص في الافراد
وضديه وفي التذكير وضده الرابع ان يكون قابلا لال فلا يفسر بمثل
وغير واي وافعل التفضيل لانه خلف من فاعل مقرون بال فاشترط
صلاحيته لهما وسياتي الكلام على التمييز بما الخامس ان يكون نكرة
عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفرد في
الوجود فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز ذكره ابن عصفور

تنبيهان الاول نص سيبويه على لزوم ذكر هذا التمييز وصحح بعضهم
انه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فيها
ونعمت وقال في التسهيل لازم غالبا استظهارا على نحو فيها ونعمت
وممن اجاز حذفه لفهم المعنى ابن عصفور الثاني ما ذكر من ان فاعل نعم قد
يضمر فيها هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى ان الاسم المرفوع بعد
النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال ويجوز عنده
ان يتاخر فيقال نعم زيد رجلا وذهب الفرا الى ان الاسم المرفوع فاعل كقول
الكسائي الا انه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا والاصل في قولك نعم رجلا
زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل الى اسم الممدوح فقيل نعم رجلا زيد ويقبح

اراد به اذا كان فاعل نعم وبئس مضمر وصرح به في اية الجمعة من الاعراب المجيد فيما رد به على الكشاف في الاية من الجمعة وفي شرح المفصل وغيره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)